العدد:50 مكتب العلاقات العامة والاعلام التأريخ: 24/ 07 / 2025

بيان حزب الاتحاد الدستوري العراقي

بشأن قضية خور عبد الله والتجاوزات على السيادة الوطنية

انطلاقًا من مبادئنا الراسخة في الدفاع عن الوحدة والسيادة والكرامة الوطنية، يتابع حزب الاتحاد الدستوري العراقي بقلقٍ بالغ ما يتعرض له خور عبد الله من تجاوزات بحرية وإدارية وملاحية من قبل الجانب الكويتي، مدعومة بصمت دولي مشبوه وتواطؤ داخلي غير مبرر من بعض الأطراف السياسية العراقية.

لقد أصبح من الثابت تاريخيًا وقانونيًا أن خور عبد الله جزء لا يتجزأ من السيادة البحرية العراقية، وأن العراق كان ولا يزال يمتلك الحق الكامل في إدارة هذا الممر الحيوي والاستراتيجي، الذي يمثل شريانًا رئيسيًا لموانئنا ولأمننا الاقتصادي.

أولًا: على صعيد التجاوزات الكويتية

رصدنا خلال السنوات الأخيرة ما يلي:

- تمدد كويتي غير قانوني داخل مياه الخور، مدعوم ببناء أرصفة ومشاريع تعيق الملاحة العراقية.
- فرض قيود غير مبررة على السفن العراقية في الممر المشترك.
- منع الصيادين العراقيين من ممارسة نشاطهم في المياه التقليدية التي كانوا يعتمدون عليها لعقود.
- تنفيذ أعمال حفر وتنقيب عن النفط داخل المناطق الحدودية المتنازع عليها، بطرق تتعارض مع القوانين الدولية ودون تنسيق أو ترخيص عراقي.
- استغلال اتفاقية عام 2012 (التي أبطلتها المحكمة الاتحادية لاحقًا) لفرض وقائع ميدانية باطلة دوليًا.

إننا نعتبر هذه التصرفات خرقًا لروح حسن الجوار، وتجاوزًا على السيادة العراقية، ومساسًا مباشرًا بحقوق العراق في مياهه الإقليمية.

info@icuparty.org
www.icuparty.org
+1 520-834-7033
+964 771-032-4830

ثانيًا: بشأن المسؤولية السياسية الداخلية

يؤسفنا القول إن هذه الانتهاكات ما كانت لتتكرس لولا:

- تواطؤ سياسي مشين من قبل أطراف وشخصيات داخلية ساهمت في تمرير اتفاقيات مشبوهة.

- تمرير قانون المصادقة على اتفاقية خور عبد الله عام 2013 دون الأغلبية الدستورية المطلوبة.

- صمت وتغافل متعمد من حكومات متعاقبة لم تقم بواجباتها في الدفاع عن حقوق الدولة.

إننا نحمل هؤلاء المسؤولين مسؤولية وطنية وتاريخية عن التفريط بحق سيادي خطير، ونطالب بفتح تحقيق شامل في كل من وقّع أو مرّر أو تستر على هذا التنازل المرفوض.

ثالثًا: موقف الحزب

بناءً على ما تقدم، يعلن حزب الاتحاد الدستوري العراقي ما يلي:

1- نرفض بشكل قاطع أي اتفاقية أو قرار دولي ينتقص من سيادة العراق على خور عبد الله.

2- نطالب بإعادة التفاوض الكامل على أساس الوثائق التاريخية والسيادة القانونية للعراق.

3- ندعو رئاسة الجمهورية إلى تشكيل لجنة وطنية عليا لإعادة ترسيم الحدود البحرية وفق مصلحة العراق الحصرية.

4- ندعو مجلس النواب إلى تشريع قانون حماية السيادة البحرية العراقية.

5- نطالب الحكومة الكويتية بوقف أي إجراء أحادي داخل الخور، وإلا نعتبره اعتداءً على السيادة الوطنية.

6- نوجّه الدعوة إلى جماهير شعبنا العراقي للوقوف صفًا واحدًا خلف هذه القضية المصيرية، بعيدًا عن الاصطفافات الحزبية والطائفية.

إن السيادة ليست سلعة، والوطن لا يُباع.

إن ما فرّط به بعض السياسيين في غفلة من الزمن، لن يسقط بالتقادم، ولن نسكت عنه.

#خور_عبد الله_العراقي

info@icuparty.org
www.icuparty.org
+1 520-834-7033
+964 771-032-4830